استمع إلى المذكرة التفسيرية المقدمة من الحكومة حول المشروعين وإيضاحات وزير الخدمة المدنية

مجلس النواب يحيل مشروعي استراتيجية الأجور وقانون الوظائف والمرتبات إلى اللجنة المختصة لدراستهما

الصوفي: الاستراتيجية تسعى لتحقيق الربط بين الكفاية والعدالة والكفاءة

نجاح الاستراتيجية مرتبط بدعم السلطة التشريعية ومشاركة جميع أجهزة الدولة

■،، صنعاء/ سبأ/..

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة الأخ يحيى على الراعي نائب رئيس المجلس عدداً من مشاريع القوانين الخاصة بربط الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢م وذلك بعد مناقشته لتقرير لجنة الشؤون المالية حول نتائج دراستها للحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق وموازنات القطاع الاقتصادى العام والمختلط للعام المالي ٢٠٠٢م وإقرار التوصيات التي تضمنها التقرير بما في ذلك إحالة المخالفات الواردة في التقرير إلى النيابة العامة للبت فيها وكلف اللجنة المختصة بمتابعة تنفيذ التوصيات التي اتخذها في هذا الإطار.

كما جرى التصويت على الحسابات الختامية، بابا بابا، وقد شملت مشاريع القوانين بربط الحسابات الختامية الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٢م وموازنة الأوقاف والإرشاد قطاع الاوقاف وموازنة الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وموازنة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وموازنة الهيئة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية وموازنة الصناديق الخاصة وموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي ووحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي وموازنات وحدات القطاع المختلط.

من جهة ثانية استمع المجلس إلى المذكرة التفسيرية المقدمة من الحكومة حول مشروع الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ومشروع قانون نظام الوظائف والأجور والمرتبات.

حيث اشار الأخ حمود خالد الصوفي وزيرالخدمة المدنية والتأمينات في هذا السياق إلى أن الدراسات التي قامت عليها استراتيجية تحديث الخدمة المدنية والاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات بينت أن ضعف الاداء الحكومي وارتفاع كلفته وانخفاض جودته وتدني معدلات الانتاجية الفردية والعامة وتفشي مظاهر التراخي والفساد وغيرهما من الاختلالات ترجع في جانب كبير منها إلى الافتقار إلى سياسات كفؤة تقوم على فلسفة واهداف واضحة ومحددة ومعايير فنية وموضوعية سليمة ويتجلى ذلك على نحو خاص في مجال الإدارة والوظائف والأجور التي عانت من مظاهر قصور متعددة يمكن تلخيصها في الاتي.

١- تدني القيمة الفعلية للأجور والمرتبات على مستوى الموظف وارتفاع القيمة الاجمالية للاجور على مستوى الدولة.

٢- تعدد انظمة وهياكل الاجور والبدلات ما خلق تفاوتا حادا وغير مبرر في مستويات دخول الموظفين في القطاعات والوحدات الادارية المختلفة.

٣- عدم وجود تصنيف للوظائف وبالتالي الافتقار إلى إطار مرجعي لاغنى عنه ليس فقط لتحديد الاجور والمرتبات بصورة منصفة من خلال المعايير والأسس الموضوعة ولكن ايضا للدور الحاسم الذي يمكن ان يلعبه في تحسين إدارة الموارد البشرية بفضل ما يحويه من معلومات مفصلة عن الوظائف ومضامينها.

٤- عدم ارتباط الأجر بالاداء والحوافز والمكافات والتي لا تخضع في تحديدها ومنحها لمعايير منطقية تقوم على التمييز الفردي والنتائج المحققة مما يفرغها من مضمونها بل انها تتحول أحيانا إلى مصدر للاحباط وتثبيط الهمم.

٥- التفاوت الكبير في المرتبات حيث يتعين الخريج الجامعي من كلية نظرية بدرجة البكالوريوس براتب ٦٠٠٠٠ ريال بينما يتعين خريج حاصل على شهادة الدكتوراه في جراحة القلب بمبلغ ١٦٠٠٠ ريال.

٦- وجود فوارق في الراتب من جهة إلى اخرى لنفس المستوى العلمي والتخصص يصل إلى اكثر من اربعة اضعاف بالاضافة إلى تفاوت العلاوة السنوية في بعض الجهات لتصل إلى ٢٠٠٠٠ ريال فاكثر بينما هناك علاوات قيمتها ١٠٠ ريال وحدها الاقصى ٣٠٠ ريال وكذا تعدد البدلات التي وصلت إلى ٦٥ نوعاً من البدلات المختلفة.

٧- كل ذلك ادى إلى افتقار الجهاز الحكومي للكوادر المؤهلة والماهرة وتكدس الموظفين في مراكز المدن بينما الريف ظل يفتقر إلى الموظفين واختلت العلاقة في سوق العمل بين العرض والطب نتيجة توجه التعليم نحو الكليات النظرية بدلا من الكليات العلمية في الوقت الذي تبلغ فيه النسبة الاجمالية للموظفين الحاصلين على مؤهل جامعي نسبة ١٥٪ من الاجمالي العام.

واضاف الوزير أن المشكلات التي نتجت عن الوضع الحالي لنظام وسياسات الوظائف والأجور والمرتبات سوف تعيق وبدرجة كبيرة جهود الدولة في تنفيذ برامج التنمية ورفع كفاءة أداء الوظيفة العامة وتقييم الأداء ومحاربة الفساد وإرساء مبدأ العدالة بين أفراد المجتمع... الخ.

ومن تلك المشكلات على سبيل المثال، وليس الحصر، ما يلي:

١- راتب الموظف لا يغطي احتياجاته الضرورية.

٢- المواطن س يتوظف براتب يفوق باضعاف مضاعفة مواطناً اخر يحمل نفس المؤهلات بل ويحمل مؤهلات أعلى.

٣- العلاوة السنوية لموظف تفوق الراتب مع البدلات لموظف اخر.

٤- الموظف الذي يعمل والملتزم بعمله يوميا يتقاضي نفس الراتب والبدلات لموظف اخر لا يعمل بسبب انه مغترب او لديه عمل اخر في القطاع الخاص او في غيره من القطاعات وما يثير العجب ان الموظف العامل يخضع راتبه للاستقطاعات اذا غاب او قصر في اداء اعماله اليومية.

٥- قيمة شهادة الدكتوراه في جهاز الخدمة المدنية تساوي نائب مدير ادارة وعلاوة لا تتجاوز الالف ريال بينما في قطاعات أخرى تساوي درجة وزير وعشرات الآلاف.

٦- وجود أكثر من بوابة للدخول إلى الوظيفة العامة وجميعها تدعي السيادة والاستقلالية بل وعملت على تحصين نفسها بالتشريعات والقوانين.

٧- الفرق بين راتب رئيس القسم والوكيل اربعمائة ريال وبين الثانوية والجامعة ثلاثمائة ريال.

٨- عرض سوق العمل من مخرجات التعليم الجامعي يتجاوز الخمسين الف خريج في الوقت الذي يستحوذ فيه عدد محدود من موظفي الدولة على وظائف القطاع الخاص وعلى سبيل المثال المدرسون في الجامعات والمدارس الخاصة هم موظفو دولة.

الاطباء في المستشفيات والعيادات والمختبرات والكشافات والصيدليات هم موظفو دولة.

المكاتب الهندسية والمحاسبون والمحامون... الخ جميعهم موظفو دولة.

٩- اكثر من ثلثي جهاز الادارة العامة خارج عن نطاق إشراف وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والاصلاح الاداري يستهدف الدولة وليس ثلثها فقط.

وأوضح وزير الخدمة المدنية والتأمينات أنه في وقت مبكر وبفطنة القائد صدرت توجيهات فخامته حفظه الله إلى الحكومة بالخطاب رقم ٤٧٩٧ وتاريخ ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٠م ورقم ٣٣٥٢ وتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠٠١م بإعداد استراتيجية وطنية للأجور والمرتبات وكادر موحد وتنفيذا لتوجيهات الأخ رئيس الجمهورية وتوصيات مجلس النواب قامت الحكومة مستعينة بخبرات عربية ودولية متخصصة المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

وشركة ارنست انديونغ وبمشاركة خبرات محلية بتصميم مشروع الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات ومشروع قانون الوظائف والأجور والمرتبات الموضوع بين ايديكم كرؤية متكاملة لإدارة الوظائف والأجور والمرتبات تسعى إلى تحقيق الربط بين ثلاثة مبادىء غايات رئيسية لكفاية تحقيق التوازن بين القيمة الفعلية لأجر الموظف في علاقتها بالحد المناسب لمتطلبات الحياة الأساسية للموظف.

لعدالة ربط الأجر بالوظيفة بحيث تختلف او تتساوى أجور ورواتب الموظفين باختلاف او تشابه الأعمال التي يؤدونها.

لكفاءة تفعيل دور الاجور والرواتب كوسيلة محفزة لتطوير الاداء وتحسين نتائجه ولرفع كفاءة إدارة الموارد البشرية بوجه عام.

واذا كان مبدا الكفاية مرتبطاً بصورة مباشرة بالاستجابة لمتغيرات الوضع الاقتصادى العام وانعكاساته على مستوى المعيشة فإن تحقيق مبدأى العدالة والكفاءة سيؤسس على معايير فنية موضوعية واضحة ومحددة في ضوء النتائج التي ستنتهي اليها اعمال تصنيف وتوصيف الوظائف الذي يمثل أحد المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها الاستراتيجية.

وفي إطار كل ذلك فإن المبادىء والاسس والمعالجات التي تضمنها مشروع الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات تستمد قوتها من الارادة السياسية القوية التي تجسدت في توجيهات قائد مسيرة التنمية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

وتستمد شرعيتها من مطالبة السلطة التشريعية وتعتمد في منهج وقانونية إعدادها على المرجعيات التالية:

١- توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله إلى الحكومة بالخطاب رقم ٤٧٩٧ وتاريخ ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٠م ورقم ٣٣٥٢ وتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠٠١م بإعداد كادر موحد للأجور والمرتبات.

٢ توصيات مجلس النواب بإعداد الاستراتيجية وتحسين الأجور والمرتبات.

٣- برنامج الاصلاح الاقتصادى والمالي والنقدي والاداري الذي بدا تنفيذه في العام ١٩٩٥م باعتباره الإطار الشامل لجميع برامج الإصلاح والتطوير في مختلف المجالات.

٤- قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٠م بتشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير المالية لإعداد الاستراتيجية.

٥- القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٠م بالموافقة على مشروع تحديث الخدمة المدنية.

٦- استراتيجية تحديث الخدمة المدنية التي وافقت عليها الحكومة بالقرار رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٩٨م بعد ان تم عرضها على المؤتمر الوطني للاصلاح والتطوير الإداري.

واليوم وبعد عامين من العمل المتواصل يطيب للحكومة ان تضع امام مجلسكم مشروع الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والتي تمثل تحولا استراتيجيا في مسار الإصلاح الاداري.

لأنها اعدت في إطار برنامج شامل لتحديث نظام الادارة العامة حيث ان إعدادها لم يتعرض مطلقا لأي تأثيرات سياسية.

ولكنها استهدفت قضايا اجتماعية حيث وضعت حدا أدنى للاجور والمرتبات يتناسب مع خط الفقر.

واستهدفت تحقيق العدل والمساواة من خلال وضع كادر موحد وتوحيد بداية المربوط للوظائف المتشابهة في كافة القطاعات وإخضاع الترقية والتعيين لمبدا الجدارة والكفاءة وإلغاء جميع الترفيعات التي تمت إلى مجموعات وفئات اعلى دون شغل وظيفة فعلية وتحديد الراتب من خلال توصيف وتقييم وظيفي يستند إلى حجم الأعباء وسوق العمل.

وفي مقدمة كل هذا فإنها اعتمدت مبادىء إدارية متطورة لتمثل اداة فاعلة للقضاء على الكثير من مظاهر الفساد ويتكون مشروع الاستراتيجية من عشرة أجزاء هي:

الأسباب والدوافع.
المبادىء العامة.
الأهداف العامة.
المعالجات.
خصائص ومواصفات الهيكل الموحد للأجور.
مصادر التمويل.
الآليات الإدارية التي سيتم من خلالها إدارة الفترة الانتقالية للاستراتيجية.
سلطة إقرار الاستراتيجية.
مراحل التنفيذ.
قضايا تنفيذية.

واكد وزير الخدمة المدنية أن نجاح تنفيذ الاستراتيجية يرتبط بدعم مجلس النواب وبمشاركة فاعلة من كافة أجهزة الدولة تقوم على فهم واضح للاستراتيجية - مبادىء واهدافاً وزمناً ونتائج - وعلى ادراك كامل بأن تنفيذها يتطلب وقتا طويلا ولن يكون سهلا وسوف يواجه بالكثير من التحديات وتتحدد نقطة البداية في تنفيذ الاستراتيجية بإصدارها بموجب قانون لان تنفيذها سوف يشمل الدولة اليمنية بسلطاتها الثلاث والتي لكل منها استقلاليتها وقانونها وسوف تغير المفاهيم والمعتقدات الإدارية الخاطئة التي أصبحت راسخة في العقول وسوف تلغي النصوص القانونية التي منحت الاجهزة الحكومية الاستقلالية في إدارة شئونها في مجال الخدمة المدنية ومنحت روساء تلك الوحدات صلاحية وزير الخدمة وبما يمكن من إخضاع جميع الوحدات الادارية لوزارة الخدمة المدنية والتامينات باعتبار أن ادارة الموارد البشرية وقضايا التنظيم الإداري لا تؤثر على استقلالية تلك الوحدات وكذا دمج الكوادر الصادرة بقانون في الهيكل الموحد للأجور وتوقيف التسويات والترقيات والبدلات والزيادات الأخرى خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية باعتبار ان استحقاقها يستند إلى مرجعية قانونية وحصر الزيادة على الموظفين الذين يشغلون وظيفة فعلا وتجميع الموظفين الذين لا يشغلون وظيفة في أوضاعهم الحالية وسوف تؤدي إلى إلغاء النصوص التي تعطي لشاغلي الوظائف بالانتخاب حق الحصول على وظيفة ثابتة اثناء وبعد إنتهاء الفترة وكذا تجميد الجهات التي مرتباتها الحالية تتجاوز الهيكل المقترح حتى تتساوى مع البقية وشطب البدلات والمزايا والترقيات التي منحت بطريقة غير قانونية.

بالاضافة إلى التخلص من المعتقدات والثقافة المغلوطة التي جعلت من الوظيفة العامة والمال العام مصدراً مباحاً للسلب والنهب طالما وهو من حق الدولة والممارسات غير القانونية وأصبحت أساساً يستند اليه في المطالبة.

من اجل ذلك قامت الحكومة بإعداد مشروع قانون الوظائف والأجور والمرتبات والمرفق مع مشروع الاستراتيجية ويتكون من ستة أبواب هي الباب الاول التسمية والتعاريف والمبادىء والأسس العامة.

الباب الثاني الأهداف ومجال التطبيق.

الباب الثالث خصائص نظام الوظائف والأجور ومواصفات الهيكل العام للرواتب.

الباب الرابع إدارة النظام.

الباب الخامس أحكام وقواعد النقل إلى الهيكل العام.

الباب السادس الأحكام العامة والانتقالية.

هذا وقد اجرى المجلس نقاشا عاما ومن حيث المبدا على مشروعي الاستراتيجية الوطنية للاجور والمرتبات ومشروع قانون نظام الوظائف والأجور والمرتبات.

واقر احالتهما إلى اللجنة المختصة للدراسة والمناقشة وتقديم نتائج ذلك إلى المجلس.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق والموافقة عليه وسيواصل اعماله صباح بعد غد السبت بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة المسؤولون المعنيون في الجهات ذات العلاقة.

على ذات الصعيد البرلماني عقدت اللجنة المشتركة المكونة من لجنتي الشؤون الدستورية والقانونية والشؤون المالية اجتماعا لها أمس برئاسة الأخ علي عبدالله ابو حليقة رئيس لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وبحضور الأخ علي احمد العمراني رئيس لجنة الشؤون المالية كرس لاستعراض ومناقشة مواد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي تنص في جوهرها على تادية الدول الأطراف التزاماتها على نحو يتسق مع مبدا تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها ومع مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعلى ان تقوم كل دولة طرف وفقا للمبادئ الاساسية لنظامه القانوني بوضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد وتعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة وبحيث تسعى كل دولة طرف في هذه الاتفاقية إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد وإجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

كما تتضمن الاتفاقية مواد تتعلق بإيجاد هيئة او هيئات لدى كل دولة طرف في الاتفاقية لمكافحة الفساد الوقائية حسب الاقتضاء وتعمل من أجل تنفيذ السياسات المتعلقة بمنع الفساد ومراقبة تنفيذ السياسات المرتبطة بالقضاء على بؤره.

في محاضرة اقتصادية ألقاها في الأكاديمية العسكرية العليا

رئيس الوزراء: الاقتصاد الوطني حقق معدلات نمو حقيقية وبرنامج الاصلاح يسير بوتيرة كبيرة لاجتثاث الفساد

تحرير أسعار بعض السلع أدى إلى مكافحة التهريب للمواد المدعومة

نعمل على بناء ثلاث مناطق صناعية لاستقطاب الآلاف من العاطلين عن العمل

■.. صنعاء/سبأ..

أكد الأخ عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء بأن الوحدة اليمنية قد مثلت أكبر عملية اصلاح في تاريخ اليمن الحديث لمواجهة فساد التشطير وارساء دعائم الدولة اليمنية الحديثة٠٠ مشيرا إلى أن توحيد الوطن اليمني في الـ ٢٢ من مايو ٩٠ م بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية جاء في ظل أوضاع تاريخية بالغة التعقيد ولكن الحالة اليمنية كانت حالة وطنية خلاقة اعتبرت أكبر عملية سياسية في المنطقة وتمت بارادة وطنية سلمية ديمقراطية.

وأشار في محاضرة اقتصادية قيمة ألقاها أمس بقاعة الاكاديمية العسكرية العليا امام قيادات وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الاركان العامة ووزارة الداخلية ومدراء الدوائر والكليات والمعاهد والمدارس العسكرية والأمنية ودارسي الدورة العاشرة قيادة واركان مشتركة بكلية القيادة والاركان وهيئات التدريس وبحضور الأخ اللواء الركن محمد علي القاسمي رئيس هيئة الاركان العامة إلى الأهمية التي تمثلها اللامركزية المالية والادارية في خدمة التنمية٠

موضحا ان حالة التحسن التي شهدها الاقتصاد الوطني في الأعوام الماضية ترجع إلى السياسات الاقتصادية والمالية التي تم اتباعها في إطار برنامج الاصلاحات.

كما تناول خلفيات الفساد الاداري ونظام الخدمة المدنية٠٠ مشيرا إلى ان النظام والقانون وحده القادر على القضاء على الفساد الاداري وان الاصلاح في هذا الجانب يرتكز بدرجة أساسية على مدى تفهم الجميع لأهمية التعاضد والمساندة المشتركة لاختيار العناصر الكفؤة والقادرة على احداث التطوير في النظام الاداري٠

وأكد رئيس الوزراء على أن البرامج المختلفة التي يتم تنفيذها في إطار شبكة الامان الاجتماعي تهدف إلى محاربة الفقر والتخفيف من وطاته سواء من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية او الصندوق الاجتماعي للتنمية او مشروع الاشغال العامة.

وقال في سياق محاضرته بأن اليمن تسير في الطريق السليم المواكب للعصر الراهن ٠٠ مؤكدا بأن المركزية هي خميرة الفساد وتضر بسلامة الدول وتطرق في محاضرته إلى مسارات الاصلاحات الاقتصادية المالية والادارية التي رافقت اليمن خلال أكثر من عقد مضى من الزمن.

مستعرضا مراحل برنامج الاصلاحات الاقتصادية وماتم اتخاذه من الحكومات المتعاقبة منذ عام ٩٠م وحتى اليوم٠٠ موضحا جملة النجاحات النموذجية والخدمية المحققة وقال في مقارنة بين عامي ١٩٩٦م و٢٠٠٤م بأن مشاريع الطرقات قد ارتفعت من ٤٠٠٠ كلم مسفلت إلى ١٢٠٠٠كلم ومن ٢٥٠ ألف خط هاتفي إلى أكثر من مليون خط وأصبحت البلاد كلها مغطاة بالاتصالات السلكية واللاسلكية.

كما ازداد عدد الجامعات من جامعتين إلى ثمان جامعات واستفاد من الضمان الاجتماعي اكثر من ٦٥٠ ألف شخص ٠٠ وشهدت قطاعات التعليم والصحة والطرقات والصناعة والزراعة والكهرباء تنامياً كبيراً في الاعتمادات والانجازات التي تم ضخ معظم تمويلاتها من اعتمادات الدعم للسلع التي تم تحريرها ليبلغ معدل النمو ٥,٢ ايجابا وانخفض التضخم من ٧,٧ إلى ٣,٥واصبح العجز في الموازنة ٣,٥ بدلا من ٢,٢ ليرتفع الاحتياطي اليوم في البنك المركزي إلى ٥,٢ مليار دولار في حين كان ٩٠ مليون دولار في السابق٠٠كما توسعت الطاقة الكهربائية إلى ٧٠٪ وحاليا تم التوقيع على اتفاقية لزيادة الطاقة إلى ٣٥٠ كيلو وات وبعد شهرين سيتم اضافة ٣٥٠ كيلو وات و٢٤٠ كيلو وات من خطوط الضغط العالي بين مارب وصنعاء ٠٠مؤكدا بان الحكومة على استعداد لتنفيذ مشروعات كبيرة للاسمنت واعادة تأهيل المصانع الحالية.

وأضاف الأخ رئيس مجلس الوزراء بأن الخيارات السياسية للاقتصاد هي خيارات واقعية لتنفيذ برنامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية موضحا بأن المعالجات اللازمة لأية اخلالات ينبغي ان تكون في إطار منظومة متكاملة.

وتطرق الأخ رئيس الوزراء إلى قضية محاربة الفساد في الجهاز الاداري ٠٠ مؤكدا على ان برنامج الاصلاح الاداري والمالي يسير بوتيرة كبيرة لاجتثاث الفساد الذي ورثناه من عهود التشطير والصراعات المختلفة والسياسات الخاطئة التي مارستها العناصر الانفصالية والصعوبات الكبيرة التي اصطنعتها٠٠ ووفق الضرورات الوطنية جاء برنامج الاصلاح الاداري والمالي ورفع الدعم كمطلب اساسي لتمويل العملية التنموية وضمان برنامج التوازن الاقتصادي واعادة النظر في الوظيفة الاقتصادية للدولة.

حيث أدى تحرير أسعار بعض السلع إلى مكافحة التهريب للمواد التي كانت مدعومة وكان جزءا منها يستخدم كغذاء للمواشي.

وأشار الأخ رئيس الوزراء إلى جملة من المكاسب والانجازات التي تحققت في مجالات المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية بتوسع المخازن والمستودعات والصوامع والتي بفضلها لم تواجه اليمن أية أزمة في هذه المواد.

كما وجدت علاقات شراكة واسعة تتيح للمستهلك حق اختيار النوع الذي يناسبه من تلك المواد.

واتسعت قاعدة الموزعين والمنتفعين الصغار واصحاب المصالح الصغيرة ٠٠ مما أدى إلى استيعاب جزء كبير من المغتربين العائدين بعد حرب الخليج الثانية وتطرق إلى مصدر النفط ٠٠ منوها إلى الأهمية القصوى لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والتي أكد فيها على ضرورة البحث عن مصادر مختلفة للموارد الاقتصادية الوطنية وعدم الاعتماد على مصدر واحد.

مؤكدا على أن اليمن اليوم بحاجة إلى مواصلة الاصلاحات لتعيد للاقتصاد عافيته بتوفير اموال اضافية للتنمية حتى نستطيع تطوير العملية التنموية وتحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين ومحاربة الطابور الطويل للمهربين والمفسدين لان الفرق السعري لايمكن معالجته الا من خلال الاصلاحات السعرية ومحاربة الفساد.

وأشار إلى ان اليمن تعمل الآن على بناء ثلاث مناطق صناعية في كل من الحديدة وعدن والمكلا وهي بدورها سوف تستقطب الالاف ممن يعانون من البطالة ٠٠ وهذا واحد من الأهداف التي يرمي اليها برنامج الاصلاح المالي والاداري.

وكان الأخ العميد الركن يحيى عبدالله بن عبدالله نائب مدير دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة قد ألقى كلمة رحب فيها بالأخ رئيس مجلس الوزراء ٠٠ مشيرا إلى الأهمية التي تكتسبها محاضرته في جانب الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية في ظل المرحلة الجديدة والتحولات الوطنية الكبرى التي يشهدها اليمن بزعامة قيادته التاريخية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة.

التنظيم الناصري يبدأ أعمال مؤتمره العام العاشر

■.. صنعاء/سبأ/..

بدأت أمس بصنعاء فعاليات المؤتمر العام العاشر للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

حيث سيقف المؤتمر على مدى يومين أمام مشروع تعديلات النظام الداخلي فضلاً عن وقوف التنظيم أمام نشاطاته التنظيمية والجماهيرية على مختلف مستوياته ، وكذا انتخاب لجنة مركزية جديدة ولجنة للرقابة والتفتيش.

وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ألقى الأخ عبدالملك المخلافي الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري كلمة أكد فيها تمسك التنظيم بالديمقراطية الداخلية على مختلف أطره كخيار وحيد للممارسة السياسية وتداول السلطة سلمياً وتحديث وتطوير بنية الدولة والمجتمع .. مشيراً إلى ان التنظيم أجرى أوسع عملية إصلاح وتطوير من خلال أساليبه وممارساته الديمقراطية التي ظل يطور فيها باستمرار ويجري الاصلاح المستمر في وثائقه.

وتطرق الأخ المخلافي في كلمته إلى ما تواجهه الأمة العربية من حملة عدوانية استعمارية صهيونية امريكية تستهدف وجودها ومقوماتها وهويتها وثقافتها ودينها الإسلامي الحنيف .. مشيداً بدور المقاومة الفلسطينية وصمودها الفولاذي التي تعتبر انموذجا للدفاع عن الأمة وعن البشرية في مواجهة النازية الجديدة والعنصرية الصهيونية .. وقال ان المقاومة في العراق هي دفاع عن الأمة بل وعن الأنظمة العربية التي لولا المقاومة العراقية الباسلة وتضحياتها السخية لكانت تساقطت واحدة بعد أخرى تحت جنازير دبابات المستعمر الامريكي.

مؤكداً ان المقاومة هي الخيار الوحيد للأمة لاستعادة حريتها والدفاع عن كرامتها ووجودها وحيا المقاومة الفلسطينية والانتفاضة الباسلة باعتبارها الطريق الوحيد لاستعادة الحقوق المسلوبة .. وأكد تمسك التنظيم بوحدة التيارات الاساسية في الأمة وخاصة التيار القومي والاسلامي باعتبارها تيارات تمثل روح وفكر الأمة ومشروعها المستقبلي معرباً عن رفض التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري التهديدات الامريكية والفرنسية على سوريا ولبنان والوقوف معها في مواجهة هذه التهديدات.

وقد القيت في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التي حضرها الأخوان الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح والدكتور عبدالوهاب محمود أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي ، وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى وممثلي التنظيمات والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ولفيف من الكتاب والصحفيين وعدد من اعضاء السلك الدبلوماسي العربي المعتمدين بصنعاء عدد من الكلمات من قبل الاخوة الدكتور أحمد الأصبحي الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام والأخ عبدالوهاب الآنسي الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للاصلاح والأخ يحيى الشامي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني والدكتور قاسم سلام أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي القومي والأخ ضياء الدين داود رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر والأخت احلام القدسي عن القطاع النسائي في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري باركت للتنظيم الوحدوي الناصري انعقاد مؤتمره العاشر الذي يأتي في ظروف غاية في التعقيد تمر بها المنطقة .. مشيرة إلى أهمية توحد جميع التيارات السياسية على الساحة العربية من أجل مواجهة التحديات التي تمر بها الأمة والدفاع عن تاريخها ومكانتها بين الأمم وعبرت الكلمات عن أملها بنجاح أعمال المؤتمر والخروج بنتائج إيجابية تعزز من دور التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على الساحة الوطنية بما يخدم اتجاهات التنمية والتطور لأبناء الشعب اليمني.

خلال لقائه وفد وزارة الإعلام والاتصال بجمهورية السودان:

وزير الاتصالات يؤكد على استمرار التعاون المشترك والاستفادة من تبادل الخبرات بين البلدين

■،، صنعاء/ سبأ/..

التقى المهندس عبدالملك المعلمي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أمس وفد وزارة الإعلام والاتصال بجمهورية السودان الشقيقة برئاسة المهندس عماد الدين حسين احمد مدير عام الشركة السودانية للاتصالات المحدودة سوداتل الذي يزور بلادنا حاليا.. وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات المتميزة بجذورها التاريخية ومساراتها التي شملت كافة اوجه التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وخاصة ما يتصل منها بقطاع الاتصالات وأهمية الاستفادة من التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات لما لها من دور كبير في النهوض التنموي والاجتماعي.

كما استعرض الجانبان واقع وإمكانيات وتطلعات البلدين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

حيث أبدى الجانب السوداني إعجابه بالخطوات الإيجابية والسباقة التي خطتها بلادنا في تنمية وتطوير خدمات الاتصالات واللحاق بركب الثورة التكنولوجية الحديثة. مشيدا بالتجربة اليمنية الفريدة على مستوى المنطقة العربية باعتبارها اول دولة عربية تعتمد نظام تقديم خدمات الهاتف النقال الذي يعتبر من احدث أنظمة الاتصالات اللاسلكية في العالم.

من جانبه اثنى الأخ وزير الاتصالات وتقنية المعلومات على التجربة السودانية في هذا المجال التي شهد تطورا ملحوظا في نمو خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية فيها رغم الظروف التي يمر بها السودان الشقيق.

مؤكدا على أهمية استمرار التعاون المشترك في مختلف الجوانب والاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في البلدين.

وتأتي زيارة الوفد السوداني لبلادنا في إطار الاطلاع على التجارب العربية والاستفادة منها في ترجمة التطلعات السودانية نحو إجراء جملة من التحديثات والتطويرات في قطاع الاتصالات السوداني.

حضر اللقاء أعضاء الوفد السوداني المرافق والمهندس كمال حسن عمر نائب مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات ومدير عام العلاقات والإعلام بالوزارة وعدد من المسؤولين في الوزارة.

الثورة
يومية - سياسية - جامعة
تصدر عن: مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير: محمد عبدالماجد العريقي، ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير: جمال فاضل
الادارة العامة: صنعاء - شارع المطار ■ ص.ب: ١٤٧٥.٢١٩٥ ■ تلبفون: ٣٢-٣٢١٥٢٨ / ٣٢١٥٣٣ ■ فاكس: ٣٣٢٥٠٥ / ٣٣٤٩١٤
■ الاعلانات: ٢٧٤٠٣٨ ■ التوزيع: ٢٧٤٠٣٧ ■ الاشتراكات: ٢٧٤٠٣٦ ■ الفاكس: ٢٧٤٠٣٥
الفروع: ■ عدن: ٢٣١٧٨٣ / فاكس ٢٣٣٣٥٤ ■ تعز: ٢٢٠٨٠٠ /فاكس: ٢٢٠٩٠٠
■ الحديدة: ٢٤٥٨٤٢ فاكس: ٢١١٥٣٧ ■ حضرموت: ٣٠٣٩٣٠ فاكس: ٣٠٣٩٣١ ■ إب: تلفاكس: ٤٠٠٢٥١